

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 13-17 يونيو/حزيران 2016

برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2016/6-E/1

مسائل الموارد والمالية والميزانية
للنظر

التوزيع: عام

التاريخ: 13 مايو/أيار 2016

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي

موجز تنفيذي

يقدم مكتب المفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) هذا التقرير السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015.

ويوفر التقرير منظوراً رقابياً عن الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج، ونظرة إجمالية على أنشطة مكتب المفتش العام، بما في ذلك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب التفتيش والتحقق.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بوثيقة " التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي " (WFP/EB.A/2016/6-E/1) ويلاحظ أن عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه لم يكشف عن أي أوجه ضعف مهمة في عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج والتي يمكن أن يكون لها تأثير شامل على تحقيق أهداف البرنامج. ويحث المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد David Johnson

المفتش العام

رقم الهاتف: 066513-3161

نظرة إجمالية على مكتب المفتش العام

التفويض والعمليات

- 1- أنشأ المدير التنفيذي مكتب المفتش العام بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، وينظم المكتب بمقتضى ميثاق وافق عليه المدير التنفيذي. وجرى تحديث هذا الميثاق في مارس/آذار 2015، ويشكّل ملحقاً للنظام المالي، وهو متاح للمجلس.
- 2- ويمتثل مكتب المفتش العام في تنفيذه لوظيفة المراجعة للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وتتفق وظيفته الخاصة بالتحقيق مع المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات، والتي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين. كما يؤدي المفتش العام وظيفة الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات.
- 3- ويرفع مكتب المفتش العام جميع تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق إلى المدير التنفيذي. وتنص السياسة العامة للكشف عن المعلومات التي وافق عليها المجلس على الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش، وذلك في موقع شبكي عام؛ وترد في الملحق الخامس التقارير التي تم الكشف عنها في عام 2015. ويرفع المفتش العام تقارير فصلية إلى المدير التنفيذي ولجنة المراجعة، كما يقدم هذا التقرير السنوي إلى المجلس التنفيذي.
- 4- ويعرب مكتب المفتش العام عن رأي حول ما إذا كانت عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر توفر ضماناً معقولاً بأن أهداف البرنامج ستُحقق. وفي عام 2015، لم يكشف عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه عن أي أوجه ضعف مهمة في عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج والتي يمكن أن يكون لها تأثير شامل على تحقيق أهداف البرنامج. إلا أن بعض ممارسات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر التي لوحظت في فرادى أعمال المراجعة تحتاج إلى التحسين. ويتضمن الملحق الأول صيغة قصيرة لرأي الضمان الذي قدمه مكتب المفتش العام عن عام 2015.

بيان الاستقلال

- 5- يؤكد مكتب المفتش العام استقلاله التنظيمي. وفي عام 2015 لم يكن هناك أي تدخل من الإدارة في تخطيط الأعمال أو الإبلاغ، ولم يكن هناك أي قيود على توفير الموارد أو غير ذلك من القضايا التي تؤثر على استقلال أنشطة الرقابة ورأي الضمان.

الضمان في البرنامج

- 6- يجري مكتب المفتش العام، بغية تقديم ضمان بشأن عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر، مراجعات تشمل خليطاً من وحدات البرنامج وعملياته، يشمل المكاتب القطرية، وشعب المقر ووحداته، والعمليات على نطاق المنظمة.
- 7- وتستند خطة العمل السنوية للمراجعة لعام 2015 إلى عملية مفصلة لتقدير المخاطر أجريت في بداية العام. وتوخت الخطة تغطية 33.7 في المائة من مجموع المخاطر المقدرة بالمراجعة في عام 2015: وقد غطت نتائج المراجعة 31.7 في المائة من مجموع المخاطر، وأعطت تقديرات غير مرضية لنسبة 2.2 في المائة من هذه المخاطر.

نهج استراتيجية الضمان

- 8- تجري صياغة استراتيجية جديدة للمراجعة الداخلية في البرنامج للفترة 2016-2020. وسوف تحدّد طريقة وموارد لتقديم ضمان بشأن الحوكمة، وإدارة المخاطر، وبيئة المراقبة فيما يتعلّق ببرنامج وإجراءاته وعملياته وأنشطته.

الأنشطة في عام 2015

- 9- يلخص الجدول 1 الأنشطة التي قدمها مكتب المفتش العام خلال الفترة 2013-2015. وقد شمل نطاق العمل جميع نظم البرنامج وإجراءاته وعملياته وأنشطته. وأدرجت التقارير الصادرة خلال عام 2015 في الملحق الثاني والرابع والخامس.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام، 2013-2015						
التفتيش	التحقيق		المراجعة الداخلية			السنة
	عدد القضايا المنجزة	عدد القضايا المسجلة	الخدمات الاستشارية	المهام المنجزة	عدد التقارير الصادرة	
1	39	46	21	19	20	2013
1	36	42	*4	17	20	2014
2	39	70	**8	18	18	2015

* في عام 2014، غير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات نهجه إزاء التحديد الكمي للخدمات الاستشارية لكي يتواءم مع التعريف المنقح لهذه الخدمات؛ وأصبح منذ عام 2014 لا يُبلغ إلا عن الخدمات الاستشارية التي صدرت تقارير عنها.

** بالإضافة إلى الأنشطة التي ذُكرت هنا، قدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المشورة والدعم للجنة السلع والنقل والتأمين؛ واستجاب لطلبات الإدارة؛ ونسق وشارك في لجان أخرى في المقر؛ وعمل مع هيئات خارجية مختلفة نيابة عن البرنامج.

10- وقد صدرت تقارير جميع مهام المراجعة المنجزة في عام 2015 ضمن خطة العمل السنوية المنقحة قبل صدور هذا التقرير السنوي (الملحق الثاني)؛ ولذلك تمت تغطية جميع النتائج الخاصة بعام 2015 في هذا التقرير السنوي.

11- وفي عام 2015، تم تسجيل 70 تحقيقاً وأنجز 39 تحقيقاً (الجدول 8).

الموارد

12- لم تتغير الميزانية المخصصة لمكتب المفتش العام في عام 2015 عن مستواها في عام 2014 والذي بلغ 7.9 مليون دولار أمريكي. وبلغت النفقات الفعلية 99.15 في المائة من المخصصات في عام 2015 مقابل 93.36 في المائة في عام 2014.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش العام، 2012-2015 (بالآلاف الدولارات الأمريكية)				
2015	2014	2013	2012	
7.961	7.957	6.993	7.766	مخصصات الميزانية
7.782	6.730	6.927	5.923	النفقات الفعلية

13- وقد انخفض عدد موظفي المكتب منذ عام 2014.

الجدول 3: أعداد موظفي مكتب المفتش العام				
2015	2014	2013	2012	
29	31	28	28	الفنيون
5	5	8	9	موظفو الخدمة العامة
34	36	36	37	المجموع

14- وخلال عام 2015، غادر خمسة موظفين مكتب المفتش العام، وكان هناك أربعة موظفين يقومون بمهام وظيفية مؤقتة، والتحق بالمكتب ستة موظفين جُدد جاءوا من خارج البرنامج. وظلت خمس وظائف في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ووظيفتان في مكتب التفتيش والتحقيق شاغرة حتى نهاية عام 2015، وتم شغلها في النصف الأول من عام 2016. وجرت الاستعانة بخدمات عدة خبراء استشاريين والشريك المساهم في التمويل لتلبية الاحتياجات المتخصصة والقصيرة الأجل المتعلقة بالدراية المحددة وتقديم موارد إضافية عند الحاجة.

15- وأجرى مكتب المفتش العام استعراضاً لهيكل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في ديسمبر/كانون الأول 2015، عن طريق إعادة تخصيص موارد متاحة لمواجهة الطلبات المتطورة في وظيفة المراجعة الداخلية. وتضمنت هذه التغييرات تخفيض وظيفة برتبة ف-5 إلى الرتبة ف-4، وترقيع وظيفة برتبة ف-1 إلى رتبة ف-2، ووظيفة برتبة ف-2 إلى رتبة ف-3. وخصّصت لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد أموالاً من خارج الميزانية لتكاليف أخرى خاصة بمشروع الاستعراض الاستباقي للنزاهة (انظر الفقرات 53-55).

نظرة إجمالية على أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

16- يزود مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المدير التنفيذي بضمان مستقل وموضوعي وخدمات استشارية. وهذه الخدمات مصممة لتحسين عمليات البرنامج ومساعدته على تحقيق أهدافه من خلال إجراء تقييمات منتظمة لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، واقتراح إجراء تحسينات على هذه العمليات.

17- وكجزء من عملية مكتب المفتش العام لتقديم الضمان للمجلس والمدير التنفيذي، يقوم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بتقييم كفاءة وفعالية عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج بصفة عامة، وأداء وحدات البرنامج من حيث الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها لتحقيق أهداف البرنامج. ويرمي مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى تقديم الضمان فيما يتعلق بما يلي:

- ◀ استخدام الموارد وفقاً لما تريد الجهات المانحة والإدارة؛
- ◀ استخدام الموارد بكفاءة وفعالية؛
- ◀ حماية الأصول؛
- ◀ معالجة المعلومات المؤسسية والإبلاغ عنها بدقة.

18- وفي عام 2015، قدّم مكتب المفتش العام سبعة تقارير استشارية للضمانات. وتضمّنت الخدمات الإضافية التي قدّمت للإدارة توفير خدمات استشارية ودعم لشعبة سلسلة الإمداد بشأن تقارير لجنة السلع والنقل والتأمين عن التأمين والنقل، وعن شراء الأغذية.

نتائج المراجعة ومجالات التحسين

19- يستخدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في تخطيط عمله منهجية مستندة إلى المخاطر يجري تعديلها بصفة متواصلة لتشمل المخاطر الناشئة. وفي عام 2015، أنجز المكتب 100 في المائة من عمليات المراجعة المدرجة في خطة العمل المعدلة التي أبلغت للمدير التنفيذي ولجنة المراجعة.

20- وبدل عمل الضمان على وجود بيئة مستقرة للمراقبة. وقد جرى تجميع عمليات البرنامج في 21 مجالاً من مجالات العمليات و50 عملية فرعية تغطي مكونات المراقبة الداخلية الخمسة المحددة في الإطار المؤسسي للمراقبة في البرنامج -الذي يُعتبر تكييفاً للمراقبة الداخلية التي وضعتها لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة تريبواي - ومكوّناً إضافياً يغطي نُظم المعلومات وعمليات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بأهداف المراقبة لتكنولوجيا المعلومات وما يتصل بها، والصادرة عن رابطة مراجعة ومراقبة الإطار المتكامل ونُظم المعلومات.

21- وأبلغ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عن تلك المكونات في 19 تقريراً للمراجعة الداخلية، وتقاريرين للتفتيش وثمانية تقارير استشارية (الملحق الثاني)، مما يغطّي الأنشطة في 18 مكتباً قطرياً والعديد من وحدات المقر. وبالنسبة لكل مكوّن من مكونات المراقبة، يبيّن الجدول 4 عدد مجالات العمليات التي شملها عمل المراجعة، ومتوسط تقديرات المخاطر لعام 2015 بالمقارنة مع الأعوام 2014 و2013 و2012.

الجدول 4: التقديرات العامة لمخاطر مكونات المراقبة الداخلية وعمليات تكنولوجيا المعلومات التي خضعت للمراجعة، 2012-2015					
عدد مراجعات مجالات العمليات 2015	التقديرات العامة للمخاطر*				مكوّن المراقبة الداخلية/عملية تكنولوجيا المعلومات
	2015	2014	2013	2012	
18	1.9	1.8	2.1	2.2	البيئة الداخلية
18	1.4	1.5	1.8	1.7	إدارة المخاطر
17	2.1	2.2	2.3	2.4	أنشطة المراقبة
18	1.2	1.3	1.4	1.9	المعلومات والاتصالات
17	1.8	2.0	2.0	2.0	الرصد
16	1.7	2.0	1.7	1.9	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

* مخاطر منخفضة = 1؛ مخاطر متوسطة = 2؛ مخاطر مرتفعة = 3.

22- وترد أدناه العوامل التي تقوم عليها تقديرات تلك المخاطر:

- ◀ *البيئة الداخلية*. فيما يتعلّق بمستويات المخاطر المقدّرة، تحسّنت العمليات بدرجة طفيفة منذ عام 2012 ولكنها لا تزال بحاجة إلى الاهتمام من جانب خطّي الدفاع الأول والثاني⁽¹⁾ (انظر الفقرة 32). وعلى وجه التحديد، فإن عدم اليقين فيما يتعلّق بأدوار الأجهزة الرئاسية والمديرين ومسؤولياتهم وخضوعهم للمساءلة وسلطاتهم قد يؤدي إلى أوجه ضعف منهجية في تنفيذ بعض الضوابط الداخلية، وفي مراقبة الإدارة على المستوى المؤسسي.
- ◀ *إدارة المخاطر*. تتحسن ممارسات إدارة المخاطر في البرنامج، مع اتجاه مستوى المخاطر للانخفاض منذ عام 2013. ويحتاج البرنامج إلى تنقيح سياسات مؤسسية معيّنة لتحسين تواصل العمل وتعزيز إطاره الخاص بإدارة المخاطر.
- ◀ *أنشطة المراقبة*. تواصل المراجعات تحديد جوانب فشل المراقبة، بحيث ينطبق 70 في المائة من جميع ملاحظات المراجعة على هذا المكوّن الخاص بالمراقبة الداخلية. ولا تزال عمليات إدارة البرامج معرضة بشكل خاص لأوجه ضعف المراقبة، إذ تمثّل أكثر من 20 في المائة من الملاحظات، وقرابة نصف الملاحظات الخاصة بالمخاطر المرتفعة فيما يتعلّق بأنشطة المراقبة التي تم الإبلاغ عنها في عام 2015.
- ◀ *المعلومات والاتصالات*. انتقل هذا المكوّن بصورة تدرجية من مخاطر متوسطة إلى مخاطر مرتفعة على مدى السنوات الأربع الأخيرة، كما يتضح من عدد الملاحظات المنخفضة جداً، والتي نتجت عن عمل مكتب المفتش العام في هذا المجال. غير أن مراجعات الصناديق الاستثنائية والتمويل المقدم من الجهات المانحة حدّدت فرصاً للتحسّن في جمع البيانات، وإعداد التقارير، وتقاسم المعرفة والدروس المستفادة.
- ◀ *الرصد*. بينما سجّل هذا المكوّن تحسّناً في عام 2015، إلا أن أوجه الضعف في أنشطة الرصد الميداني لوحظت بصورة متنسقة في المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة من جانب مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وكان من بين نقاط الضعف هذه أنشطة رصد صُمّمت ونُفّذت بصورة غير مناسبة، وثغرات في عمليات الرصد بالنسبة للتحويلات النقدية والأنشطة الممولة من صناديق استثنائية. ولم تكن بيانات الرصد محدّدة في معظم الأحيان، وكان يتم جمعها وإبلاغها من جانب البرنامج، وشركاء متعاونين، وراصدين تابعين لأطراف ثالثة، مما قلّل من قدرة البرنامج على توفير قاعدة أدلة لنتائج تدخّلاته.

(1) يحدّد المديرين المباشرين خط الدفاع الأول، ومراقبة الإدارة وعملية الاستعراض خط الدفاع الثاني. أما المراجعة الداخلية فتحدّد خط الدفاع الثالث.

نُظِّم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات. بينما كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرنامج تتطلب تعزيز تصميم وتنفيذ ضوابط داخلية على حدٍ سواء، وهو ما يبرز الحاجة إلى استكمال وتنفيذ استراتيجية مؤسسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجدت مراجعة نظام دعم تنفيذ اللوجستيات ضوابط غير مرضية فيما يتعلق بإدارة المشروعات. وحددت المراجعات الخاصة بمنصة SCOPE لإدارة المستفيدين والتحويلات ونُظِّم الشبكات والاتصالات فرصاً لتحسين أمن تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبرنامج.

23- ويتم تقدير كل مراجعة باستخدام التقديرات المتسقة التي تأخذ بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويبين الجدول 5 تقديرات الضمان بالنسبة لعام 2015 ومجموع المخاطر المقدرة بالمراجعة.

الجدول 5: تقديرات مستمدة من عمليات المراجعة، 2015			
التقدير*	مستوى الضمان	تقارير/عمليات المراجعة	مجموع تغطية المخاطر المقدرة بالمراجعة
مُرضية	يمكن تقديم ضمان معقول	3	3.3
مُرضية بصفة جزئية	تقديم الضمان المعقول معرض للخطر	13	20.7
غير مُرضية	لا يمكن تقديم ضمان معقول	2	2.2
بدون تقدير - عمليات المشورة والتفتيش		10	4.8
مجموع تغطية المخاطر المقدرة بالمراجعة			33.7

مواضيع رئيسية ظهرت في عام 2015

24- استرعي اهتمام مكتب المفتش العام خلال عام 2015 إلى مخاطر في مجالات من بينها تقديم خدمات اللوجستيات المشتركة، والميزانيات التشغيلية، والتحويلات القائمة على النقد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

25- خدمات اللوجستيات المشتركة. يقدّم البرنامج لشركائه خدمات لوجستيات مشتركة ومنزلة التعقيد عن طريق منصة مشتركة. وقد أُشير إلى حوكمة فعّالة بشكل متزايد، وإدارة المخاطر، والضوابط في عمليات المراجعة الخاصة بالاستجابة لمرض فيروس الإيبولا في ثلاثة بلدان، وفي المكتب الإقليمي في داكار، وفريق الدعم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ في دبي؛ وإقامة مشروعات في إطار عمليات خاصة للبرنامج في تسع عمليات قطرية؛ ومشورة للضمان بشأن تقدير مخاطر أغذية مغذية؛ وعمليات تفتيش على استخدام القياسات البيومترية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعمليات البرنامج في موريتانيا.

26- إدارة الميزانيات التشغيلية. لا تزال إدارة الميزانيات التشغيلية تشكّل تحدياً برغم دلائل التحسّن فيما يتعلّق بالمراجعة. وقد أشار مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى انعدام الرقابة من جانب خط الدفاع الثاني، وهو ما أدى إلى تجاهل حالات عجز تنظيمي لفترات ممتدة. وفي المكاتب القطرية، لوحظت في عمليات المراجعة مشاكل تتعلّق بحسابات المساهمات المستحقة القبض واستخدام الالتزامات غير الحاسوبية - لمعالجة حالات نقص التدفّق النقدي القصير الأجل - والافتقار إلى ضوابط كاشفة⁽²⁾ وعدم كفاية رصد الميزانية، وربما كان ذلك أحد الأسباب الكامنة لبعض الحالات الخطيرة لعجز التمويل، والتي لوحظت في مكاتب قطرية خلال عامي 2014 و 2015. ولم تسدد بعض العمليات المتلقية، أو ليس من المحتمل أن تسدد قروض مرفق التمويل بالسلف، أي حساب الاستجابة العاجلة، الذي يعالج حالات عجز التمويل دون حاجة إلى المطالبة، وهو ما يتطلب استعراض آليات الإذن بهذه السلف ورصدها وإدارتها. ولاحظ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أن من بين العمليات التي خضعت للمراجعة، كان هناك قرابة 50 في المائة من العمليات بحاجة إلى تحسين كامل أو بدرجة كبيرة لاستراتيجيات التمويل الخاصة بها، بينما لم تبادر عمليات أخرى إلى تعديل هياكل تكاليفها وأنشطتها لتلائم المستويات الدائمة في مواجهة تساؤل الموارد.

(2) تُعتبر الضوابط الكاشفة آليات مراقبة داخلية لتحديد المخاطر في العمليات التشغيلية.

27- *التحويلات القائمة على النقد*. واصل مكتب المفتش العام تركيزه على التحويلات القائمة على النقد في عام 2015، لتغطي ثلاثاً من أكبر هذه العمليات في البرنامج عن طريق عمله الخاص بالمراجعة، بما في ذلك أكبر برنامج للتحويلات القائمة على النقد في البرنامج الذي يُنفذ في لبنان. وبالإضافة إلى مراجعات مكتب المفتش العام للتحويلات القائمة على النقد في ميانمار وزمبابوي، قدّم المكتب أيضاً خدمات استشارية بشأن تطوير منصة تقديم هذه التحويلات، وأجرى مراجعتين رئيسيتين لعملية التحويلات القائمة على النقد في يناير/كانون الثاني 2015؛ واستكمل عملية تفتيش مشتركة بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لنظام تحديد القياسات البيومترية في كينيا؛ واستهل ثلاث عمليات تفتيش تضمنت عمليات تتعلق بالتحويلات القائمة على النقد. وفي عام 2015، تغيرت تركيبة إنفاق التحويلات القائمة على النقد، بما في ذلك عن طريق إجراء تخفيض عام بدرجة طفيفة. وأحاط مكتب المفتش العام علماً أيضاً بملاحظات أكثر تحديداً تتعلق بالتحويلات القائمة على النقد:

◀ كانت هناك تحسينات في تنفيذ الضوابط ونسج أساليب عمل التحويلات القائمة على النقد. غير أن مكتب المفتش العام لاحظ فرصاً لإجراء مزيد من التحسّن، وخاصة في استكمال تقييمات القدرة القطاعية، وعمليات الشراء، والتعاقد، وإدارة مقدّمي الخدمة المالية وخدمات تجارة التجزئة.

◀ لا يزال معدل تنفيذ توصيات المراجعة والتدابير المتفق عليها والمتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد منخفضاً بصورة نسبية. فقد أصدر مكتب المفتش العام تقريرين عن التحويلات القائمة على النقد، مع ما مجموعه 37 تدبيراً من التدابير المتفق عليها. وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، تم تنفيذ 9 تدابير متفق عليها، وتجاوز 12 تدبيراً تواريخ تنفيذها، ولا يزال 15 تدبيراً قيد التنفيذ في عام 2016. وقد واجه التنفيذ السريع للتدابير المتفق عليها تحدياً بسبب التوافر المحدود للموارد وتعقّد الإجراءات المعنية.

28- *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. خلصت مراجعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أنه قد وُضعت ضوابط بالفعل وبدأ تطبيقها ولكنها بحاجة إلى تحسين، خاصة فيما يتعلق بحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن بيانات تكنولوجيا المعلومات. ولوحظ بشكل عام أن الضوابط القطرية لعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت تعمل بصورة فعّالة، بينما وجدت مراجعة نظام دعم تنفيذ اللوجستيات تنفيذاً مرضياً لضوابط إدارة المشروعات. غير أن مراجعات منصة SCOPE وشبكة ونظم الاتصالات حدّدت فرصاً لإجراء تحسّن كبير في أمن تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبرنامج. وأوضحت مراجعة حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرنامج الحاجة إلى استراتيجية مؤسسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعراض وتحسين عمليات الحوكمة.

مخاطر ناشئة حدّدت للاهتمام بها في عام 2016

29- حدّد مكتب المفتش العام مجالات التركيز التالية بالنسبة لعام 2016.

30- *التحوّل التنظيمي والتكثيف مع التغيرات المنهجية*. أوضحت المراجعات التي أُجريت في عام 2015 للمكتبين القطريين في الهند وزمبابوي، وإدارة التمويل المقدّم من الجهات المانحة، وإدارة الصناديق الاستثنائية المؤسسية، التحديّات المرتبطة ببيئة العمل المتغيرة في البرنامج، والتكثيف السريع المطلوب للنماذج التشغيلية والمالية والضوابط الداخلية وأساليب العمل من أجل مواكبة التغيرات المنهجية.

31- *التحويلات القائمة على النقد*. أوضحت توجيهات البرنامج المعيارية المحسّنة بشأن التحويلات القائمة على النقد أدوار ومسؤولية تنفيذ الضوابط الداخلية من جانب خط الدفاع الأول ووظائف المراقبة من جانب خط الدفاع الثاني. ومع تعميم التحويلات القائمة على النقد، من المحتمل أن يواجه البرنامج تحديّات في المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر، ومخاطر متزايدة تتعلق بالتدليس والفساد، وخسائر مالية محتملة، واضطرابات في تقديم المساعدة الغذائية.

32- دور المراقبة للمكاتب الإقليمية. في سبتمبر/أيلول 2015، اعتمد البرنامج رسمياً نموذج خطوط الدفاع الثلاثة للحوكمة المؤسسية، على النحو الذي أوصت به لجنة الإدارة العليا. ويوضّح اعتماد هذا النموذج أهمية دور المراقبة لخط الدفاع الثاني بالنسبة للمديرة التنفيذية في نموذج للإدارة اللامركزية، واعتمادها المتزايد على هذا النموذج.

33- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من شأن وضع استراتيجية مؤسسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2016 أن يوفّر اتجاهًا جديدًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرنامج. وسوف يركّز مكتب المفتش العام على الأمن الأساسي لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز)؛ وعلى مراقبة/فصل وصول المستخدمين لهذا النظام - الحوكمة، والمخاطر، والامتثال - وعلى دليل نشط في نظام ونجز. وسوف يستعرض مكتب المراجعة الداخلية للحسابات استراتيجية مراجعته لتكنولوجيا المعلومات وخطة عمله لضمان الاتساق مع استراتيجية البرنامج المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمجرد استكمالها واعتمادها.

تدابير المراجعة المتفق عليها

34- أوصت المراجعة الداخلية بتدابير للتغلب على أوجه الضعف المكتشفة في عمليات أي كيان خضع للمراجعة. وتناقش هذه التدابير مع الإدارة ويتم الاتفاق عليها معها، ثم تُوجه إلى مدير الكيان الخاضع للمراجعة أو إلى المدير المؤسسي. ويعرض الجدول 6 أعداد التدابير المتفق عليها وتقديراتها، والمستمدة من تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2015.

الجدول 6: أعداد تدابير المراجعة المتفق عليها		
التقدير	التعريف*	عدد التدابير المتفق عليها
مخاطر متوسطة	هي المشاكل التي تؤثر إلى حد كبير على الضوابط ولكنها لا تتطلب إجراءات عاجلة. ويمكن أن تتسبب الأمور الملاحظة في عدم تحقيق هدف من أهداف الكيان الخاضع للمراجعة، أو أن تؤدي إلى التعرض لمخاطر يصعب التخفيف من أثارها أو قد تؤثر على أهداف الكيان المعني.	124
مخاطر مرتفعة	هي المشاكل التي تتعلق بأمر هامة بالنسبة لنظام المراقبة الداخلية. ويمكن أن تتسبب الأمور الملاحظة في عدم تحقيق أحد الأهداف المؤسسية، أو أن تؤدي إلى التعرض لأخطار يصعب التخفيف من أثارها ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على تحقيق أهداف المؤسسة.	13
المجموع		137

* يجري تنبيه الإدارة إلى المخاطر المنخفضة، ولكن لا ترد في تقارير المراجعة النهائية. ولا يتتبع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تنفيذ التدابير المتفق عليها المتعلقة بالمخاطر المنخفضة عن طريق النظام الموحد لرصد تنفيذ توصيات المراجعة.

35- واصلت إدارة البرنامج في عام 2015 إحراز تقدّم في تنفيذ التدابير المتفق عليها الخاصة بالمخاطر المتوسطة والمرتفعة، مع انخفاض عدد التدابير غير المنفّذة والمتأخرة بنسبة 20 في المائة منذ عام 2014 وبنسبة 36 في المائة منذ عام 2013. وسوف يواصل مكتب المفتش العام العمل مع كيانات البرنامج الأخرى بشأن متابعة التدابير المتفق عليها طوال عام 2016.

36- وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول، أُجيزت جميع التدابير المتفق عليها والصادرة قبل عام 2014، ولا تزال ثلاثة تدابير فقط مفتوحة منذ عام 2014. وزاد متوسط عدد الأيام التي يستغرقها إقفال التوصيات من 267 يوماً في عام 2014 إلى 391 يوماً في عام 2015، ولكنها ظلّت دون متوسط السنوات الخمس والبالغ 464 يوماً. وفي عام 2016 سوف يعمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مع الإدارة لرصد التدابير المتفق عليها المتأخرة وغير المنفّذة وضمان إقفالها بسرعة.

37- وقد نَفّح مكتب المراجعة الداخلية للحسابات شكل تقاريره وطولها لتوجيه مزيد من الاهتمام إلى مسائل استراتيجية ومخاطر ناشئة. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط عدد التدابير المتفق عليها في كل تقرير بنسبة 35 في المائة عما كان عليه في العاميين السابقين.

الجدول 7: حالة تدابير المراجعة المتفق عليها، 2014-2015						
مجموع 2015	مجموع 2014	مخاطر متوسطة 2015	مخاطر متوسطة 2014	مخاطر مرتفعة 2015	مخاطر مرتفعة 2014	الحالة
267	335	244	310	23	25	غير المنفذة حتى 1 يناير/كانون الثاني
137	192	124	172	13	20	الصادرة خلال العام
404	527	368	482	36	45	المجموع
191	260	173	238	18	22	المقفلت خلال العام
213	267	195	244	18	23	غير المنفذة حتى نهاية العام، بما فيها المتأخرة

قدرة المراجعة الداخلية في البرنامج

38- في عام 2015، وكجزء من عملية للتخطيط الاستراتيجي، تم تقييم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على أساس أفضل الممارسات الدولية. وخلص هذا التقييم إلى أن معظم وظائف المراجعة الداخلية في البرنامج حقّق ثاني أعلى ترتيب في نموذج قدرة المراجعة الداخلية للقطاع العام، والذي وضعته مؤسسة البحوث التابعة لمعهد مراجعي الحسابات الداخلية⁽³⁾. المستوى 4، منظم - ويعني أن لدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ممارسات مؤسسية جيدة للمراجعة الداخلية تسمح له بإدماج معلومات من كيانات على نطاق البرنامج لتحسين ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر. وحدّد نموذج قدرة المراجعة الداخلية مجالات التحسين التي قدّمت مساهمات لوضع استراتيجية المراجعة الداخلية الجديدة للفترة 2016-2020.

نظرة إجمالية على مكتب التفتيش والتحقيق

39- تتمثل مهمة مكتب التفتيش والتحقيق في توفير خدماتٍ للتفتيش والتحقيق المستقلين والموضوعيين تحسّن عمل البرنامج عن طريق حماية أصوله والترويج لبيئة عمل أخلاقية فيه.

40- ومنذ عام 2013، قام مكتب التفتيش والتحقيق بإعادة تنسيق عمله ومنهجيّاته من أجل التصدي لمخاطر التدليس الرئيسية بالنسبة للبرنامج عن طريق تحويل اهتمامه إلى التدليس الذي تنوّط فيه أطراف ثالثة/بائعون وعمليات الشراء، واتباع نهج استباقي بدرجة أكبر للكشف عن التدليس والتخفيف من المخاطر.

41- وفي عام 2015، اتخذ هذا التحوّل طابعاً رسمياً باعتماد ميثاق منقّح لمكتب التفتيش والتحقيق وسياسة منقّحة لمكافحة التدليس والفساد، مما عزّز من قدرة المكتب على التحقيق والتصدي للتدليس والفساد. وتمتد ولاية مكتب التفتيش والتحقيق الآن إلى التحقيق في إدّعاءات التدليس والفساد والتواطؤ والمخالفات الأخرى. وقد أضيفت الاستعراضات الاستباقية للنزاهة (انظر الفقرات 53-55) إلى إجراءات مكتب التفتيش والتحقيق لضمان مكافحة التدليس، واستكمال طريقته التقليدية في التصرف عند تلقّي أحد الشكاوى أو الإدّعاءات.

عمليات التحقيق

42- التحقيق عملية تحليلية ذات أساس قانوني لجمع المعلومات بغية تحديد ما إذا كان قد وقع سوء سلوك أو مخالفة، وفي حال وقوع ذلك، تحديد الأشخاص المسؤولين أو الكيانات المسؤولة. ويوصي المكتب، بناء على نتائج التحقيق، باتخاذ تدابير إدارية أو تأديبية، أو يسلط الضوء على أوجه الضعف في المراقبة بالنسبة للإدارة التي تتحمّل المسؤولية عن تنفيذ تدابير المكتب ومعالجة أوجه الضعف في الرقابة. ويجوز للمكتب أن يوصي، إذا تمخّص التحقيق عن أدلة على وقوع سلوك جنائي، بإحالة القضية إلى الهيئات الوطنية المختصة.

⁽³⁾ يُعتبر نموذج قدرة المراجعة الداخلية الذي وُضع في عام 2009 إطاراً دولياً يحدّد الاحتياجات الأساسية للمراجعة الداخلية الفعّالة في القطاع العام، وييسّر المقارنة بين المنظمات على نطاق العالم. ويحدّد النموذج خمسة مستويات للقدرة تتعلّق بالممارسات الرئيسية: 1- أولي؛ 2- البنية التحتية؛ 3- متكامل؛ 4- منظم؛ 5- مثالي. ويحدد لكل مستوى المجالات الرئيسية للعملية والممارسات التي يجب تنفيذها/ترسيخها ضمن العناصر الستة لأنشطة المراجعة الداخلية التي حدّدها النموذج.

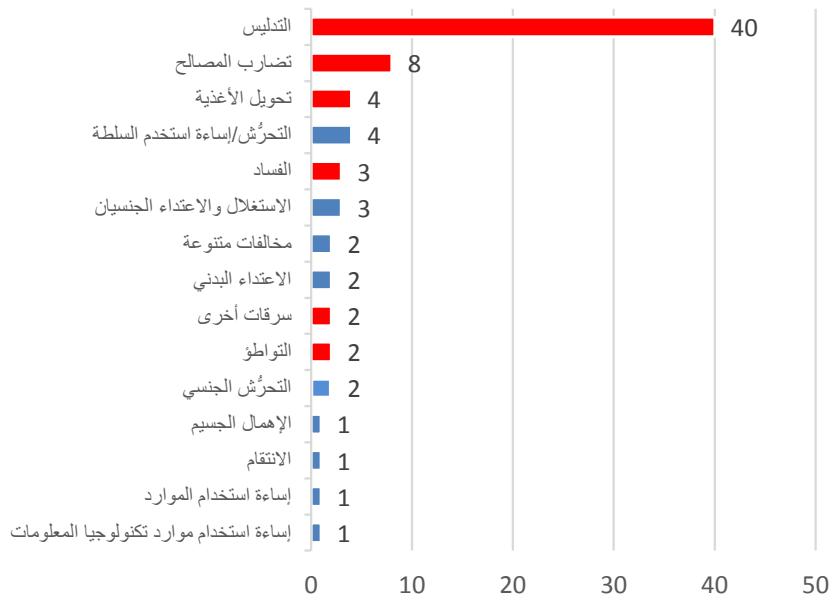
43- وبموجب إطاره المنقح للحوكمة، تعززت قدرة مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2015 على إجراء تحقيق في التديس والفساد والتواطؤ عن طريق توسيع ولايته لتشمل التحقيق في المخالفات التي يرتكبها البائعون و/أو أطراف ثالثة أخرى على حساب البرنامج؛ وإدخال الاستعراضات الاستباقية للنزاهة (الموصوفة في الفقرات 53-55) كجزء من عمل المكتب؛ وحظر الممارسات القسرية والتعويقية أثناء تحقيقات البرنامج في التديس والفساد والتواطؤ؛ وتحسين التزام البائعين بمنح المكتب حق الاطلاع على السجلات والوثائق والمعلومات الأخرى ذات الصلة بعلاقتهم مع البرنامج؛ وتعزيز الحكم النموذجي الخاص بمكافحة التديس والفساد، والذي يسري الآن على جميع الأطراف الثالثة التي تدخل في ترتيبات تعاقدية مع البرنامج.

44- وقد استهل مكتب التفتيش والتحقيق دورة إلزامية للتعلم الإلكتروني عن سياسة مكافحة التديس والفساد، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وتُعتبر الدورة إلزامية بالنسبة لجميع موظفي البرنامج، وهي متاحة بأربع لغات. وقدم المكتب أيضاً تدريباً على منع التديس لموظفي المكاتب القطرية في الأردن، وجنوب السودان، وأوغندا. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، استكمل أكثر من 8 600 موظف دورة التعلم الإلكتروني الخاصة بسياسة مكافحة التديس والفساد - وهو ما يعادل نسبة 55 في المائة من جميع المستخدمين لنظام إدارة التعلم.

نتائج أعمال التحقيق

45- في عام 2015 عزز مكتب التفتيش والتحقيق تركيزه على التديس والادعاءات الأخرى التي تنطوي على خطورة أعلى بالنسبة للبرنامج، بإجراء تحقيقات في انتهاكات سياسة مكافحة التديس والفساد تشكل 78 في المائة من حجم عمله؛ وكانت تحقيقات التديس تمثل 50 في المائة من هذه الحالات، كما يتضح من الشكل 1 الذي يبرز انتهاكات هذه السياسة باللون الأحمر.

الشكل 1: أعداد التحقيقات المستكملة، حسب التصنيف النموذجي للحالات، 2015



46- ولا يزال تديس البائعين/الأطراف الثالثة والتديس في المشتريات يمثلان أحد مجالات المخاطرة الكبيرة، حيث أنهما مسؤولان عن خسائر افتراضية قُدرت قيمتها بنحو 1 182 151 دولاراً أمريكياً في عام 2015. وقد أدى عمل مكتب التفتيش والتحقيق إلى استرداد 234 174.37 بحلول نهاية العام، وهو ما يمثل 20 في المائة من مجموع الخسائر المحددة في ذلك العام. ويواصل البرنامج متابعة عمليات استرداد إضافية بعد الفترة التي يشملها التقرير.

47- وعند تخصيص الموارد، أعطى مكتب التفتيش والتحقيق أيضاً أولوية عالية للتحقيق في الادعاءات الخاصة بالجرائم الجنسية، والتي تشكل مخاطر بالنسبة لأمن الضحايا وأطراف أخرى، وتهديداً خطيراً لمصداقية البرنامج وسمعته. وفي عام 2015، استكمل مكتب التفتيش والتحقيق ثلاثة تحقيقات في ادعاءات خاصة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وتحقيقين في التحرش الجنسي. وللتخفيف من المخاطر الكامنة، سعى المكتب إلى تزويد الإدارة بنتائج وتوصيات قابلة للتنفيذ في أسرع وقت ممكن.

48- وعموماً، فإن مكتب التفتيش والتحقيق يعمل على تخفيض الوقت الذي تستغرقه التحقيقات، واستكمال جميع التحقيقات في غضون ستة أشهر - وغالباً بصورة أسرع - بينما يضاعف نتائجه تقريباً. وفي عام 2015، استكمل المكتب 76 تحقيقاً مقابل 39 في عام 2014، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 94 في المائة في حجم عمله؛ ودعم 39 ادعاءً بالأدلة مقابل 18 في عام 2014 - وهو ما يمثل زيادة بنسبة 116 في المائة؛ وأصدر 42 تقريراً مقابل 26 في عام 2014 - أي بزيادة نسبتها 61 في المائة؛ وأصدر رسالتين إداريتين تتعلّقان بتحدّيات حُدّدت في مجالات العمليات التي استُعرضت.

49- ويرد في الجداول التالية ملخّص لهذه النتائج.

2015	2014	2013	2012	
21	15	8	37	القضايا غير المنجزة المرحلة من الفترة السابقة
69	42	46	33	القضايا المسجلة خلال السنة
90	57	54	70	المجموع
73	36	39	62	القضايا التي أفلتت خلال السنة
170	212	150	80	القضايا غير المنجزة في نهاية السنة • منها قضايا غير منجزة لمدة تزيد على 6 أشهر

قضايا غير منجزة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2015	قضايا منجزة		المجموع	القضايا المسجلة في عام 2015	قضايا غير منجزة بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2015	
	قضايا مدعمة بالأدلة	المجموع				
3	2	3	6	6	0	الرشوة
1	6	8	9	4	5	تضارب المصالح
0	1	2	2	1	1	التواطؤ
1	1	4	5	3	2	تحويل/سرقة الأغذية
2	16	40	42	34	8	التدليس
2	2	4	6	4	2	التحرّش وإساءة استخدام السلطة
2	2	2	4	3	1	التحرش الجنسي
5	2	2	7	7	0	قضايا أخرى
0	2	2	2	1	1	السراقات الأخرى
1	1	*2	3	*2	1	الاعتداء البدني
0	1	1	1	0	1	الانتقام من المبلغ عن المخالفات
0	1	3	3	2	1	الاستغلال الجنسي
0	1	1	1	1	0	إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
0	1	*1	1	*1	0	إساءة استخدام الموارد
0	0	1	1	1	0	الإهمال الجسيم
17	39	76	93	70	23	المجموع*

* من أصل القضايا الـ 69 المسجلة في عام 2015، تتعلق قضيتان بنوعين من إساءة السلوك، هما: الاعتداء البدني وإساءة استخدام الموارد. ولذا أصبح "المجموع المسجل في عام 2015" 70 قضية.

الجدول 10: الخسائر المحددة حسب القضايا، 2015				
رقم القضية	ملخص القضية	طبيعة القضية	مقدار الخسارة*	المبالغ المستردة (بالدولار الأمريكي)
I 21/14	اختلاس نقدية المكتب**	تدليس	131	
I 35/14	ممارسة التدليس - شريك متعاون	تدليس	18 462	
I 39/15	ممارسة التدليس - شريك متعاون	تدليس	324 228	234 174
I 50/15	ممارسة التدليس - البائع	تدليس	***825 010	
I 51/15	ممارسة التدليس في توزيع النقدية عن طريق الهواتف المنقولة***	تدليس	14 320	
			1 182 151	234 174

* قُرِّبَت المبالغ المدرجة إلى أقرب دولار.

** بدأ التحقيق في عام 2014 واستُكْمِلَ في عام 2015- تم إبلاغ الرقم الأولي/الجزئي في عام 2014.

*** من هذا المجموع، يُعْتَبَر مبلغ 465 852 دولاراً أمريكياً تدليساً افتراضياً.

**** لم يُسْتَكْمَل التحقيق.

عمليات التفتيش

- 50- التفتيش هو استعراض استباقي للنظم والعمليات يساعد الإدارة على استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية بمزيد من الفعالية والكفاءة.
- 51- وقد أُجْرِيَ تفتيشان في عام 2015: واحد في موريتانيا؛ وتفتيش مشترك مع مفوضية شؤون اللاجئين عن نظام تحديد القياسات البيومترية لتوزيع الأغذية في كينيا. وأصدر البرنامج تقريرين عن كلا التفتيشين، وكشف عنهما للجمهور، تمشياً مع التزامه بالشفافية والمساءلة.
- 52- ونسَّق فريق تفتيش مشترك بين البرنامج ومفوضية شؤون اللاجئين عملية تحديد نطاق تقرير التفتيش في كينيا وتخطيطه لمنع ازدواج العمل من جانب مكاتب التفتيش. وقد عزَّز التفتيش المشترك تقاسم المعرفة التقنية، والتعاون والثقة بين مكاتب التفتيش وموظفي المكاتب القطرية والإقليمية في الوكالتين. واستعرضت إدارة البرنامج ومفوضية شؤون اللاجئين التقرير المشترك، ووقَّعه وأصدره المفتشان العامان في كلتا الوكالتين. ويُعدُّ هذا أول تفتيش مشترك يقوم به مكتب المفتش العام، وكان ناجحاً. ويستطلع مكتب المفتش العام في البرنامج والمفوضية فرص القيام بأعمال مشتركة أخرى في عام 2016.

الاستعراضات الاستباقية للنزاهة

- 53- استُحدثت استعراضات استباقية للنزاهة في عمل مكتب المفتش العام بعد اعتماد الميثاق الجديد لهذا المكتب وسياسة مكافحة التدليس والفساد في عام 2015. والهدف من هذا الاستعراض هو تحديد مخاطر التدليس والتدابير المناسبة للتخفيف من آثار هذه المخاطر في مرحلة مبكرة، استناداً إلى تقييم منهجي لمخاطر التدليس فيما يتعلق بإجراءات أو عمليات أحد الكيانات، أو استجابة لشواغل أثارها الإدارة أو أعمال المراجعة أو كيانات خارجية.
- 54- وفي عام 2015، ظهرت شواغل عندما حدَّدت عمليات المراجعة والتفتيش، التي أجراها مكتب المفتش العام فيما يتعلق ببرامج التحويلات القائمة على النقد، مخاطر مادية محتملة بالنسبة للبرنامج؛ ولذلك تم اختيار أنشطة التحويلات القائمة على النقد لأول تجربة خاصة بالاستعراض الاستباقي للنزاهة.
- 55- واستحدثت التجربة واختبرت أدوات أساسية، وتقنيات، وإجراءات للاستعراضات الاستباقية للنزاهة. وبناءً على الدروس المستفادة من التجربة، بدأت مرحلة ثانية للعمل بالاستعراض الاستباقي للنزاهة في الربع الأول من عام 2016، وهي تركز على استحداث أدوات وإجراءات للاستعراض الاستباقي للنزاهة، بما في ذلك منهجية لإدراج تقييم مخاطر التدليس ومصادر معلومات متعددة في اختيار مشروعات للاستعراضات الاستباقية للنزاهة، وتحديد أولوياتها. وخلال المرحلة النهائية، والمتوقَّع

أن تبدأ في النصف الثاني من عام 2016، سوف يتم تعميم عملية الاستعراض الاستباقي للنزاهة في عمل مكتب المفتش العام، بإنشاء عملية مستمرة لرصد مخاطر التدليس، والشراكات المطلوبة لاستدامة عملية الاستعراض الاستباقي للنزاهة.

الملحق الأول

بيان الضمان

- 1- تتمثل مهمة مكتب المفتش في تقديم ضمان عن الحوكمة والسياسة والمخاطر والموارد والمسائل التشغيلية ومسائل المساءلة من خلال خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية، وتيسير اعتماد البرنامج وتنفيذه لأفضل الممارسات في الأمم المتحدة وفي القطاع الخاص لتمكين المديرين من تقديم الضمان عن عملهم.
- 2- ويقدم رأي الضمان الكلي السنوي الذي يصدر عن مكتب المفتش العام ضماناً بأن عمل الرقابة الذي تم إجراؤه والإبلاغ عنه في عام 2015 لم يكشف عن أوجه ضعف مهمة في عمليات المراجعة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر على نطاق البرنامج، والتي كانت ستتترك أثراً شاملاً على إنجاز أهداف البرنامج. ويحدد الرأي الكلي أيضاً ممارسات الرقابة الداخلية، والحوكمة، وإدارة المخاطر التي لوحظت في عمليات مراجعة فردية تتطلب التحسين.
- 3- والمقصود بالرأي الكلي هو تقديم ضمان بخصوص وجود مشاكل على المستوى المؤسسي تؤثر تأثيراً كبيراً على إنجاز الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج في مقابل المشاكل الموجودة على مستوى الالتزامات الفردية. فالمشاكل على هذا المستوى التي تؤثر تأثيراً كبيراً على إنجاز أهداف الكيان موضوع المراجعة يمكن ألا تكون مهمة، بل هي غير مهمة في كثير من الأحيان، على المستوى المؤسسي.
- 4- وبينما يُمارس الاجتهاد لتخطيط وأداء أعمال المراجعة القائمة على المخاطر، والتي تُقيّم كفاءة وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، يظل مع هذا احتمال عدم الكشف عن أوجه قصور هامة أثناء المراجعات. وعلى وجه التحديد، فإن وجود قيود متصلة في الضوابط من قبيل الأحكام الخاطئة، والأخطاء غير المقصودة، والإفساد عن طريق التواطؤ وتجاوز الإدارة، ربما لا يتم الكشف عنه دائماً بسبب طبيعة أعمال المراجعة.
- 5- وإدارة البرنامج مسؤولة عن وضع عمليات فعالة للضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر والحفاظ عليها ضماناً لتحقيق أهداف البرنامج. ومكتب المفتش العام مسؤول عن الإعراب عن رأي حول كفاية وفعالية هذه العمليات لتحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية.
- 6- وتهدف خطة العمل السنوية لمكتب المفتش العام إلى تقديم تغطية كافية لعمليات البرنامج الرئيسية لتمكين المكتب من التوصل إلى رأي الضمان حول ما إذا كانت عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية تقدم ضماناً معقولاً عن تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية. ويستند الرأي السنوي الذي يصدره مكتب المفتش العام إلى نتائج عمليات المراجعة الداخلية والتحقيق والضمان والتفتيش في ذلك العام. كما يأخذ المكتب في اعتباره بنتائج أفرقة الاستعراض والرقابة في البرنامج ومقدمي الضمان الخارجيين.
- 7- وبالإضافة إلى إجراء المراجعات الداخلية، زاد مكتب المفتش العام من عدد التكاليف الاستشارية الخاصة بالضمان في عام 2015. ويُعتبر هذا نهجاً تكميلياً يقدم ضماناً للإدارة، ولا سيما في المجالات ذات المخاطر المرتفعة أو الناشئة. وقد ساهمت الخدمات الاستشارية في خطة عمل المراجعة السنوية من أجل تغطية مناسبة لعالم المراجعة.

الرأي

لم يكشف عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه بالنسبة لعام 2015 عن وجود أي أوجه ضعف مهمة في عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر القائمة في مختلف أنحاء البرنامج والتي يمكن أن يكون لها تأثير شامل على تحقيق أهداف البرنامج. غير أن بعض ممارسات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر التي لوحظت في فرادى عمليات المراجعة تحتاج إلى تحسين.

David Johnson - المفتش العام

فبراير/شباط 2016

الملحق الثاني

تقارير المراجعة ودرجات التقييم لعام 2015

التقييم	صدور التقرير	المراجعة
غير مرضٍ	2015	1 الصناديق الاستثمارية المؤسسية
مرضٍ جزئياً	2015	2 عمليات البرنامج في نيكاراغوا
غير مرضٍ	2015	3 عمليات البرنامج في جمهورية الكونغو
مرضٍ جزئياً	2015	4 عمليات البرنامج في إثيوبيا
مرضٍ جزئياً	2015	5 حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرنامج
مرضٍ جزئياً	2015	6 استجابة البرنامج لمرض فيروس الإيبولا
مرضٍ	2015	7 نظام البرنامج لدعم تنفيذ اللوجستيات
مرضٍ	2015	8 عمليات البرنامج في السداد
مرضٍ جزئياً	2015	9 عمليات البرنامج في أوغندا
مرضٍ جزئياً	2015	10 عمليات البرنامج في ميانمار
مرضٍ جزئياً	2015	11 عمليات البرنامج في زيمبابوي
مرضٍ جزئياً	2015	12 إدارة البرنامج للتمويل المقدم من الجهات المانحة
مرضٍ جزئياً	2016	13 مشروعات التشييد التابعة للبرنامج
مرضٍ جزئياً	2015	14 شبكة البرنامج ونظم الاتصالات
مرضٍ جزئياً	2016	15 عمليات البرنامج في سورية
مرضٍ جزئياً	2016	16 عمليات البرنامج في لبنان
مرضٍ جزئياً	2016	17 الأمن والضوابط في نظام منصة SCOPE
مرضٍ جزئياً	2016	18 عمليات البرنامج في الهند
	*18	المجموع

* يتضمن هذا الرقم جميع التقارير التي صدرت في عام 2015 وفي يناير/كانون الثاني 2016 عن العمل المنجز في عام 2015.

الملحق الثالث

تقارير التحقيق لعام 2015

1- يعرض الجدولان الثالث (ألف) والثالث (باء) التقارير التي صدرت بعد اعتماد المجلس التنفيذي لسياسة الكشف عن تقارير التحقيق. ويُستعرض كل طلب للكشف طبقاً لتلك السياسة من أجل ضمان مراعاة سرية وسلامة وأمن أي فرد وحقوق الأفراد في المعاملة وفق الأصول القانونية، قبل إتاحة التقرير لممثل دائم.

الجدول الثالث (ألف): تقارير التحقيق في عام 2015 عن حالات سوء السلوك والمخالفات من جانب موظفي البرنامج			
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
1	باكستان - تدليس (طبي) - موظف متقاعد	2015/01/13	I 22/14
2	هايتي - تضارب مصالح - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/01/20	I 24/14
3	هايتي - تضارب مصالح - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/01/20	I 29/14
4	جنوب السودان - سرقة مواد غير غذائية - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/01/26	I 21/14
5	إريتريا - تدليس - موظف بعقد مستمر	2015/02/09	I 42/14
6	سيراليون - سرقة مواد غذائية - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/02/11	I 20/14
7	المقر الرئيسي - تحرُّش جنسي - استشاري	2015/02/18	I 40/14
8	سيراليون - تضارب مصالح - مراجع داخلي	2015/03/19	I 06/15
9	جمهورية أفريقيا الوسطى - سرقة مواد غذائية - موظف بعقد خدمة	2015/03/27	I 07/15-A
10	جمهورية أفريقيا الوسطى - سرقة مواد غذائية - موظف بعقد خدمة	2015/03/27	I 07/15-B
11	المقر الرئيسي - إساءة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/04/09	I 11/15
12	نيكاراغوا - إساءة استخدام السلطة - موظف متقاعد	2015/04/13	I 38/14-A
13	نيكاراغوا - إساءة استخدام السلطة - مراجع داخلي	2015/04/13	I 38/14-B
14	جنوب أفريقيا - اعتداء بدني - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/04/14	I 39/14
15	الأردن - ممارسات فساد - موظف بعقد خدمة	2015/05/27	I 28/14
16	باكستان - تحرُّش جنسي - موظف بعقد خدمة	2015/06/08	I 10/15
17	المقر الرئيسي - ممارسة تدليس - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/06/19	I 13/15
18	العراق - سرقة: تحويل أغذية - موظف بعقد خدمة	2015/06/19	I 04/15-A
19	العراق - ممارسة تواطؤ - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/06/24	I 04/15-B
20	بنغلاديش - تضارب مصالح - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/08/19	I 36/14
21	نيكاراغوا - تضارب مصالح - موظف بعقد خدمة	2015/08/21	I 08/15-A
22	نيكاراغوا - تضارب مصالح - موظف بعقد خدمة	2015/08/21	I 08/15-B
23	لبنان - ممارسة فساد - موظف بعقد خدمة	2015/08/28	I 14/15-A
24	لبنان - إهمال جسيم - موظف بعقد خدمة	2015/08/28	I 14/15-B
25	لبنان - إهمال جسيم - موظف بعقد خدمة	2015/08/28	I 14/15-C
26	أوغندا - ممارسة تدليس - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/10/06	I 41/15
27	العراق - ممارسة فساد - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/10/07	I 40/15

الجدول الثالث (ألف): تقارير التحقيق في عام 2015 عن حالات سوء السلوك والمخالفات من جانب موظفي البرنامج			
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
I 45/15	مدغشقر - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/11/09	28
I 55/15	نيكاراغوا - ممارسة تدليس - موظف بعقد خدمة	2015/11/10	29
I 20/15	ليبيريا - ممارسة تدليس - موظف بعقد خدمة	2015/11/17	30
I 22/15	ليبيريا - ممارسة تدليس - موظف بعقد خدمة	2015/11/17	31
I 23/15	ليبيريا - ممارسة تدليس - موظف بعقد خدمة	2015/11/17	32
I 25/15	ليبيريا - ممارسة تدليس - موظف بعقد خدمة	2015/11/17	33
I 26/15	ليبيريا - ممارسة تدليس - موظف بعقد خدمة	2015/11/17	34
I 30/15	ليبيريا - ممارسة تدليس - موظف بعقد خدمة	2015/11/17	35
I 44/15	أوغندا - أمور متفرقة - موظف بعقد ثابت الأجل	2015/11/17	36
I 64/15	الفلبين - استغلال واعتداء جنسيان - موظف بعقد خدمة	2015/12/14	37
I 66/15	نيبال - اعتداء جنسي - موظف باتفاق خدمات خاصة	2015/12/21	38

الجدول ثالثا (باء): تقارير التحقيق في عام 2015 عن مخالفات البائعين/الشركاء المتعاونين			
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
I 35/14	أفغانستان - ممارسة تدليس - شريك متعاون	2015/08/21	1
I 39/15	أوغندا - ممارسة تدليس - شريك متعاون	2015/10/12	2
I 39/15-B	أوغندا - ممارسة تدليس - شريك متعاون	2015/12/14	3
I 50/15	جنوب السودان - ممارسة تدليس - بائع	2015/12/21	4

الملحق الرابع**تقارير التفتيش لعام 2015**

تاريخ الإصدار	التفتيش	رقم التقرير	
2015/06/30	تقرير التفتيش بشأن عمليات البرنامج في موريتانيا	IR/01/2015	1
2015/08/19	تقرير التفتيش المشترك بشأن نظام تحديد القياسات البيومترية لتوزيع الأغذية في كينيا	IR/02/2015	2

الملحق الخامس

الكشف عن تقارير المراقبة لعام 2015

تمشياً مع سياسة الكشف⁽¹⁾، تم الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش للجمهور على الموقع الشبكي للبرنامج في عام 2015 تحت القسم "معلومات مؤسسية".

الجدول خامساً (ألف): الكشف عن تقارير المراقبة على الموقع الشبكي للبرنامج	
رقم التقرير	عنوان التقرير
AR/15/01 ⁽²⁾	المراجعة المشتركة لفريق المشتريات المشترك التابع للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها - يناير/كانون الثاني 2015
AR/15/02 ⁽²⁾	المراجعة الداخلية لطرائق النقد والقسائم في الميدان - تصميم المشروع وعناصره - يناير/كانون الثاني 2015
AR/15/03 ⁽²⁾	المراجعة الداخلية لطرائق النقد والقسائم في الميدان - دورة التوزيع وإقبال التدخل - يناير/كانون الثاني 2015
AR/15/04 ⁽²⁾	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في أفغانستان - فبراير/شباط 2015
AR/15/05	المراجعة الداخلية للصناديق الاستثنائية المؤسسية - مارس/آذار 2015
AR/15/06	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في إثيوبيا - مايو/أيار 2015
AR/15/07	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية الكونغو - مايو/أيار 2015
AR/15/08	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في نيكاراغوا - يونيو/حزيران 2015
IR/01/2015	تقرير التفتيش عن عمليات البرنامج في موريتانيا - يونيو/حزيران 2015
AR/15/09	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ميانمار - يوليو/تموز 2015
AR/15/10	تقرير المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في أوغندا - أغسطس/آب 2015
AR/15/11	تقرير المراجعة الداخلية عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرنامج - سبتمبر/أيلول 2015
AR/15/12	المراجعة الداخلية لاستجابة البرنامج لمرض فيروس الإيبولا - نوفمبر/تشرين الثاني 2015
AR/15/13	المراجعة الداخلية لإدارة البرنامج للتمويل المقدم من الجهات المانحة - نوفمبر/تشرين الثاني 2015
AR/15/14	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في السودان - نوفمبر/تشرين الثاني 2015
AR/15/15	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في زيمبابوي - نوفمبر/تشرين الثاني 2015
AR/15/16	المراجعة الداخلية لتنفيذ نظام دعم تنفيذ اللوجستيات في البرنامج - ديسمبر/كانون الأول 2015
AR/15/17	تقرير المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في لبنان - ديسمبر/كانون الأول 2015
IR/02/2015	تقرير التفتيش المشترك بين مفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج عن نظام تحديد القياسات البيومترية لأغراض توزيع الأغذية في كينيا - أغسطس/آب 2015

وتمشياً مع السياسة، عندما يكون الكشف عن محتويات أحد تقارير المراجعة والتفتيش غير مناسب لأسباب تتعلق بالسرية، أو حيثما يمكن أن يُعَرَّض سلامة وأمن أي فرد للخطر، أو يخاطر بانتهاك حقوق الأفراد وفق الأصول، فإنه يجوز تنقيح التقرير، أو حجبها في ظروف استثنائية، بناءً على توجيه من المديرية التنفيذية أو المفتش العام ومدير مكتب المراقبة، الذي يسوق الأسباب لمثل هذه الإجراءات. واتباعاً لهذه الخطوط التوجيهية في عام 2015، حجب مكتب المفتش العام أو نَقَحَ التقارير المُدرَّجَة في الجدول خامساً (باء).

(1) WFP/EB.2/2012/4-A/1

(2) تم الكشف عن هذه التقارير بشأن أعمال المراجعة التي استُكملت في عام 2014 للجمهور على الموقع الشبكي للبرنامج في الربع الأول من عام 2015.

الجدول خامساً (باء) تقارير عام 2015 التي حُجِّبَت أو صيغت		
التقرير	الإجراء	
1	مراجعة عمليات البرنامج في أوغندا	نُقِّح
2	مراجعة شبكة البرنامج ونظم اتصالاته	حُجِّب
3	مراجعة عمليات البرنامج في سورية	نُقِّح
4	مراجعة الأمن والضوابط في نظام منصة SCOPE التابع للبرنامج	حُجِّب